بين واشنطن وبروكسل.. ملامح التحول في العلاقات الدفاعية الخليجية الأوروبية

يشهد المشهد الأمني بين أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي تحولًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مع سعي الطرفين إلى تنويع شراكاتهما الدفاعية وتوسيع آفاق التعاون في ظل تزايد الشكوك حول الالتزامات الأمريكية طويلة الأمد بأمن المنطقة. ويعكس هذا التوجه رغبة مشتركة في بناء منظومة أكثر استقلالًا ومرونة لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية المتسارعة.

في الآونة الأخيرة، تزايدت الشكوك بشأن موثوقية التزام إدارة ترامب –والولايات المتحدة عامة– طويل الأمد بأمن الشرق الأوسط، وخاصة دول الخليج العربي. وقد دفع ذلك المراقبين الإقليميين والغربيين إلى التساؤل عن كيفية تمكين دول المنطقة من تعزيز مصالحها الاستراتيجية واحتياجاتها الدفاعية على أفضل وجه.

وفي هذا السياق، أكدت كاتارزينا سيدلو، محللة شؤون الشرق الأوسط لدى معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، أن الاتحاد الأوروبي المكون من 27 دولة «لم يكن، ولا يطمح أن يكون، بديلًا عن الدور الأمني للولايات المتحدة في المنطقة»، لكنها أشارت في الوقت نفسه إلى تزايد «الزخم للتعاون متعدد الأطراف» خلال السنوات الأخيرة.

يتجلى هذا الزخم في تعزيز الروابط الدفاعية بين أوروبا والخليج العربي. وذكر د. جون كالابريس، زميل بارز في معهد الشرق الأوسط، أن اعتماد دول الخليج العربي طويل الأمد على الإمدادات الدفاعية الغربية أصبح يُنظر إليه داخل المنطقة على أنه «مسؤولية استراتيجية». كما استشهد ألبرت فيدال ريبي، محلل أبحاث الدفاع في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، بكيفية قيام الشركات الأوروبية بـ«دور تكميلي» في البنية الأمنية للخليج العربي، يتمثل في «دعم توطين الدفاع» وجذب الاستثمارات إلى «القاعدة الصناعية الدفاعية» في أوروبا.

وبفضل المكاسب المالية الواضحة للحكومات والشركات الأوروبية، التي تواجه نفسها تحديات عدم اعتماد إدارة ترامب على واشنطن لتلبية احتياجاتها الدفاعية طويلة الأمد، قام ريبي بتحليل كيف أن هذه «العلاقة المتغيرة» تعزز أيضًا «المرونة الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي» في ظل مشهد إقليمي يسوده الشك والتنافس المتصاعد الذي قد يهدد سلاسل التوريد الموثوقة لأحدث أنظمة ومعدات الدفاع.

لم يقتصر تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع الخليج العربي على الاتحاد الأوروبي فقط، إذ حظيت اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين المملكة العربية السعودية وباكستان في سبتمبر 2025 باهتمام واسع من المراقبين الغربيين، واعتبرتها إليونورا أديماني، الباحثة البارزة في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية، مؤشرًا على «تطور الحسابات الاستراتيجية» في المنطقة.

وعلى الرغم من المخاوف المتزايدة بشأن التزام واشنطن بأمن الخليج العربي بعد الهجمات التي شنتها إيران وإسرائيل على قطر صيف 2025، استجابت إدارة ترامب بضمانة أمنية موسعة للدولة، التي اعتبرها محللون غربيون بمثابة حماية مشابهة لما يُمنح لحلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي. وأشارت منى يعقوبيان، مديرة برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، إلى أن هذا الالتزام «غير مسبوق لأي دولة عربية» ويربط أمن قطر مباشرة بمصالح الأمن القومي الأمريكي.

في المملكة المتحدة، وبعد انضمامها إلى اتفاقية التكامل الأمني والازدهار الشامل مع الولايات المتحدة والبحرين خلال عام 2024، وصفت كاسيدي ماكجولدريك من المجلس الأطلسي ذلك بأنه يعزز «نموذجًا جديدًا للتعاون الأمني المتعدد الأطراف في الشرق الأوسط». وفي نهاية أكتوبر 2025، وقعت الحكومة البريطانية اتفاقية دفاعية جديدة مع قطر لتعزيز التوافق في البر والجو والبحر، فيما أوضح وزير دفاعها جون هيلي أن هذه الخطوة تأتي في إطار «حملة حكومة السير كير ستارمر لإبرام صفقات دفاعية جديدة لتعزيز تحالفاتنا وصناعة الدفاع في المملكة المتحدة».

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

وعلى الصعيد السياسي، أكدت سيدلو أن إطلاق الاتحاد الأوروبي مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة الثنائية مع الإمارات في أبريل 2025 يمثل تحولًا في نهج القارة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، نحو «استراتيجية أكثر مرونة». ومع ذلك، تظل العلاقات الأمنية مدعومة بـ«الحوار الأمني الإقليمي» لعام 2024، الذي أسهم في «إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب، والأمن البحري، والتهديدات السيبرانية والهجينة، والاستجابات المشتركة للكوارث».

وعند تقييم حالة التعاون الأمني على جميع المستويات، بما في ذلك البحث والتطوير، تُظهر بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن قطر كانت أكبر مشتر منفرد لصادرات الأسلحة البريطانية بين 2020 و2024 (28% من إجمالي الصادرات)، كما كانت ثاني أكبر مشتر للصادرات العسكرية الفرنسية بنسبة 9.7% من إجمالي باريس. ومن جهة أخرى، كانت المملكة العربية السعودية أكبر شريك لإسبانيا خلال الفترة نفسها، مستحوذة على 24% من صادراتها العسكرية، فيما جاءت 29% من واردات الكويت من الأسلحة من إيطاليا، و7.1% من فرنسا.

وأقرّ ريبي بسيطرة الإمدادات الأوروبية على دول الخليج العربي في المجال البحري، إذ تُظهر بيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن أكثر من 72% من الفرقاطات والطرادات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2010 تُصنّع في أوروبا، مقابل 14% فقط مصدرها الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، وقّعت وزارة الدفاع السعودية في ديسمبر 2024 عقدًا مع شركة نافانتيا الإسبانية لبناء السفن لتوريد ثلاثة طرادات إضافية من طراز أفانتي 2200، تُضاف إلى الخمسة العاملة حاليًا لدى القوات البحرية الملكية السعودية.

وفي شرحه لتطور العلاقات الدفاعية بين أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2018، أشار ريبي إلى أن هذه العلاقات تحوّلت من نموذج يركّز على كون أوروبا مجرّد «مورد للأسلحة» إلى علاقة تقوم على «توطين إنتاج الأسلحة» داخل دول الخليج. وفي هذا الإطار، قدّم كالابريس تقييمًا لكيفية انخراط دول الخليج في هذه العملية، مشيرًا إلى أن الإمارات العربية المتحدة حققت تقدمًا سريعًا في بناء صناعة أسلحة محلية ضخمة ومتطورة تقنيًا، تميّزت بها على مستوى المنطقة من حيث نطاقها وسرعتها وطموحها التكنولوجي.

وأوضح كالابريس أن الشراكات الدولية مازالت عنصرًا محوريًا في نموذج الإمارات لتوطين الإنتاج الدفاعي، مستشهدًا بتوقيع مجلس التوازن الاقتصادي في أبوظبي أكثر من عشرين اتفاقية مع شركات دفاعية عالمية، من بينها رايثيون الأمريكية وبي إيه إي سيستمز البريطانية وتاليس الفرنسية.

ومع ذلك، تواجه الشركات الأوروبية في هذا المجال منافسة متزايدة من أطراف أخرى؛ إذ سجل معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن استعداد كوريا الجنوبية لتقديم نقل التكنولوجيا، وتنظيم إنتاج محلي مشترك، وعقد شراكات مرنة سياسيًا، يجعلها بديلاً جذابًا لمورّدي المنطقة التقليديين.

وتُسهم العلاقات الدفاعية الوثيقة بين أوروبا والخليج العربي أيضًا في تعزيز الاستثمارات الخليجية في قطاع الدفاع الأوروبي. وقد أشار ريبي إلى أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي زادت منذ عام 2022 من استثماراتها في المنظومة الدفاعية الأوروبية، وكانت مجموعة إدج الإماراتية أبرز اللاعبين في هذا المجال. وتركزت استثماراتها على شركات أوروبية صغيرة، من بينها أنافيا السويسرية المتخصصة في إنتاج الطائرات المروحية غير المأهولة، وميلريم روبوتيكس الإستونية التي تصنع المركبات البرية غير المأهولة، وزانزوتيرا الإيطالية المنتجة لمحركات المركبات الجوية غير المأهولة.

وللتدليل على أثر هذه الاستثمارات في تطوير البحث والتطوير الأوروبي، افتتحت شركة ميلريم في مايو 2024 منشآت جديدة زادت من طاقتها الإنتاجية إلى خمسة أضعاف، كما وسّعت شركة أنافيا عملياتها خلال عام 2025 بافتتاح مقر جديد ومركز للأبحاث.

وعند تحليل العلاقات الأمنية والدفاعية المتنامية بين أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي، من المهم وضعها ضمن السياق الأوسع لدور الولايات المتحدة المتواصل؛ فبين عامي 2020 و2024 استحوذت واشنطن على نحو 43% من إجمالي صادرات الأسلحة العالمية، ووفقًا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري)، كانت الصادرات الأمريكية هي المصدر الرئيسي للأسلحة في كل من السعودية (74%)، والإمارات (42%)، وقطر (48%)، والكويت (63%).

أما فيما يخص إمدادات الطائرات –بما في ذلك المقاتلات والطائرات الناقلة والمروحيات– فقد أوضح ريبي أن الولايات المتحدة تزوّد حاليًا بما يقارب ثلثي احتياجات دول الخليج، في حين تؤمن الدول الأوروبية مجتمعة الثلث المتبقي.

ورغم التساؤلات المتكررة حول مدى التزام واشنطن بأمن الخليج، فإن الصفقات الدفاعية الكبرى استمرت من دون تأثر؛ فقد وقع الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب مع الرياض في ولايته السابقة مايو 2017 اتفاقية دفاعية بقيمة 142 مليار دولار، وُصفت بأنها «أكبر صفقة مبيعات دفاعية في التاريخ».

ومع ذلك، فإن حجم صادرات الأسلحة الأمريكية إلى الخليج العربي لا يُغفل الدور المهم الذي يلعبه الموردون الأوروبيون؛ فقد أشار ريبي إلى أن هؤلاء الموردين يتيحون لحكومات ووزارات الدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي إمكانية اقتناء المنصات والأنظمة التي قد لا ترغب الولايات المتحدة في توفيرها أو لا تستطيع ذلك، كما أنهم يُسهّلون التعاون المباشر في تطوير التقنيات الدفاعية الجديدة.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، ترى سيدلو أن «العلاقة المتطورة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي» تعكس فرصًا وحدودًا للتعاون الاستراتيجي في عالم سريع التغير، حيث يتمثل التحدي الأساسي في الموازنة بين تفضيل القادة الأوروبيين للأطر المتعددة الأطراف، وميل دول الخليج إلى النهج المرن القائم على قيادة الدولة.

وحذّرت سيدلو من أن الانقسامات الداخلية في الاتحاد الأوروبي، الناتجة عن تضارب المصالح الوطنية، وتصاعد التيارات الشعبوية اليمينية، والاستقطاب السياسي، تحد في نهاية المطاف من قدرة القارة على التحرك كفاعل استراتيجي موحد. وفي ضوء ذلك، تطوّرت العلاقات الأمنية لأوروبا مع الخليج العربي من خلال القنوات الثنائية والمفاوضات المباشرة مع الشركات الدفاعية الأوروبية، بما يخدم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار كالابريس إلى أن علاقات هذه الدول مع أوروبا، إلى جانب التعاون مع مورّدين آخرين مثل الصين والبرازيل وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، تمثل نهجًا عمليًا لتنويع الشراكات الدفاعية عبر قطاعات غربية وغير غربية.

ويتضح أن التعاون الأمني الأوروبي الخليجي بات ركيزة أساسية في معادلة الاستقرار الإقليمي، رغم ما يواجهه من قيود سياسية وتباينات في المصالح. ومع استمرار التغيرات في موازين القوى العالمية، يبقى تعزيز هذا التعاون خيارًا استراتيجيًا يحقق للطرفين مكاسب متبادلة على صعيد الأمن والتنمية والاستقلال الاستراتيجي.

تداخل السياسة والدين يعمق الاستقطاب في المجتمع الأمريكي

بقلم:
جيمس زغبي

في شهر سبتمبر الماضي قُتل الناشط السياسي الأمريكي المحافظ تشارلي كيرك أثناء إلقائه كلمة في تجمع جماهيري في حرم جامعي بولاية يوتا، وكانت ردود الفعل على مقتله فورية ومتواصلة، ما يعكس الانقسامات العميقة التي يعاني منها المجتمع الأمريكي اليوم.

وفي حين اتسمت تعليقات ومواقف منتقدي آراء كيرك المتطرفة بشأن قضايا العرق والنساء بالاحترام واللياقة إثر حادثة الاغتيال، إلا أنهم تعرضوا مع ذلك للمضايقات والترهيب عبر الإنترنت من قبل المعجبين المخلصين من أنصار كيرك.

وفي إطار هذه الحملة المتصاعدة تم إعداد قوائم بأسماء الأشخاص الذين نشروا تعليقات تنتقد مواقف كيرك وعمله ومواقفه، بل إنهم لم يكتفوا بذلك بل إنهم راحوا يستخدمون عبارات دينية بطبيعة الحال في وصف الرجل.

فقد وصل الأمر بأحد الكرادلة الكاثوليك المحافظين المعروفين أن وصف تشارلي كيرك بأنه إنجيلي، مُشبّهًا إياه بالقديس بولس، فيما قارن آخرون مقتله بصلب يسوع المسيح.

أما أكثر ما يُقلقني في هذا كله ليس مجرد اختلافي مع آراء تشارلي كيرك، بل إنني أدين آراء تشارلي كيرك وتصريحاته التي يتحدث فيها عن دونية الأمريكيين السود والمسلمين واليهود وزعمه أنهم يفتقدون أي مصداقية، كما أدين حديثه عن حاجة النساء للخضوع للرجال، وغير ذلك الكثير من الآراء والمواقف المثيرة للجدل، ما يُقلقني أكثر من أي شيء آخر هو الطريقة التي يُسيء بها مؤيدو آراء تشارلي كيرك استخدام اللغة الدينية.

على سبيل المثال، يرى هؤلاء الأنصار والمعجبين أنه يحق لهم أن يدافعوا عن مواقف تشارلي كيرك بشأن المسائل المثيرة للجدل أو حتى يتهموا منتقديه بعدم الحساسية لانتقادهم آراءه وأعماله بعد وقت قصير من مقتله.

لكن الأمر الذي يثير الحفيظة هو اتهامهم لمنتقدي آراء تشارلي كيرك بما يعتبرونه «تجديفا» أو «تدنيسا» للرجل؛ فمثل هذه المصطلحات تحمل معاني محددةً للغاية، وتشير إلى أقوالٍ أو أفعالٍ تُسيء إلى الرب أو إلى المقدسات.

إن تشارلي كيرك أبعد ما يكون عن القداسة، كما أن قيامه بتغليف آرائه ومواقفه المحافظة باستخدام عبارات ورموز مسيحية لا يجعل من رسالته مسيحية بأي شكل من الأشكال.

كثيرًا ما يستخدم الأمريكيون (أو بالأحرى يسيئون استخدام) اللغة الدينية في حياتهم اليومية. قد نصرخ «يا إلهي» عندما نضرب إبهامنا بمطرقة عن طريق الخطأ، أو نهتف «يا إلهي» عندما نُفاجأ.

عندما نفعل ذلك، فإننا لا نُعلن إيماننا، بل نفعل ذلك لأن ثقافتنا قد منحت هذه المصطلحات الدينية مضمونًا عاطفيًا عميقًا. وعندما نستخدمها، فإننا في الواقع لا نقول سوى «أنا غاضب جدًا» أو «أنا متحمس جدًا».

وبعبارة أخرى، فإن استخدام اللغة الدينية لوصف المعتقدات أو الأفعال غير الدينية هو ببساطة طريقة لإضافة التأكيد. وينطبق الأمر نفسه على استخدام المتحدثين أو الحركات السياسية لغةً دينيةً في محاولة لتبرير آرائهم أو تعزيزها. وهذا ينطبق على القوميين المسيحيين، أو حتى القوميين المسلمين أو الهندوس أو اليهود أو البوذيين.

إنهم يتبنون آراءهم السياسية ويغلفونها بالروح المسيحية لإضفاء المزيد من التأكيد. وبعد ذلك، تجرأوا على إدانة من يتحداهم ووصفهم بـ«الكفار»، في حين أن المعتقدات التي يروجونها لا تعكس إرادة ربانية بقدر ما تعكس معتقداتهم التي فرضوها بأنفسهم.

ورغم أن مسألة إساءة استخدام اللغة الدينية ليست جديدة، فإنها تتزايد في وتيرة وكثافة. في ستينيات القرن الماضي، على سبيل المثال، كان الأمريكيون منقسمين بشدة حول قضايا الحرب والعرق. فبينما قاد القس مارتن لوثر كينغ والزعماء الدينيون المرتبطون بمؤتمره للقيادة المسيحية الجنوبية الاحتجاجات وقاموا بأعمال عصيان مدني مطالبين بالحقوق المدنية، واجههم وعاظ مسيحيون بيض في الجنوب، حذّروا من مخاطر انتهاك إرادة الرب بتجاهل العقاب الذي نزل على «نسل حام».

وبينما سافر الكاردينال فرانسيس سبيلمان من نيويورك إلى فيتنام ليبارك القوات الأمريكية في معركتها ضد «الشيوعية الملحدة»، قاد قس يسوعي يدعى دانييل بيريجان زملاءه من رجال الدين والنساء في احتجاجات ضد الحرب، ما أدى في كثير من الأحيان إلى اعتقالهم وسجنهم (في إحدى الحالات، بسبب حرق ملفات الخدمة الانتقائية للشباب الذين كان من المقرر تجنيدهم للخدمة في الجيش).

وخلال هذه الفترة بأكملها، لا أذكر أن قادة الحقوق المدنية أو مناهضي الحرب أو دعاة الفصل العنصري أو مؤيدي الحرب وُصفوا بأنهم قادة مسيحيون، كما لم تُطلق وسائل الإعلام أو الثقافة السياسية الأمريكية على الآراء التي عرضوها اسم المسيحية.

ولم ينخرط الأمريكيون في نقاشات لاهوتية مطولة سعيا لتحديد أي تفسير للمسيحية هو الصحيح؛ أي من هم المسيحيون «الصالحون» أو «الفاسدون». بل عرّف الأمريكيون هؤلاء الأفراد بما فعلوه، فكانوا إما «مؤيدو الفصل العنصري» أو «قادة الحقوق المدنية»، أو «مؤيدو الحرب» أو «نشطاء مناهضون للحرب».

قد يكون الأمريكيون قد فهموا في ذلك الوقت، ضمنيًا على الأقل، أن مجرد قيام شخص أو مؤسسة باستخدام لغة دينية لتحديد أو التحقق من صحة معتقدات أو سلوكيات سياسية معينة لا يجعل هذا الاعتقاد أو السلوك «دينيًا».

في ظل المناخ السياسيّ شديد الاستقطاب الذي يطغى حاليا على المجتمع الأمريكي، ينبغي على الأمريكيين أن يتجنبوا إساءة استخدام اللغة الدينيّة ظنًا منهم أنها تُضفي ثقلًا ويقينًا على سياساتهم، وعدم الإنشغال بالنقاشات الدينيّة. بل يجب عليهم أن يتخلصوا من القناع المُشتّت للانتباه الذي يُحيط بالدين، وأن يُناقشوا مزايا السياسة الكامنة وراءه.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي.

اعتقال مادورو ومنطق البلطجة

بقلم:
د. نبيل العسومي

على الرغم من أن الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد رفعت شعاراً أساسيا في سياستها الخارجية وهو إطفاء الحرائق وإنهاء الحروب والصراعات الدولية إلى درجة أن الرئيس ترامب أعلن أكثر من مرة انه قد نجح في إنهاء 8 حروب ويعمل على إنهاء بقية الصراعات في العالم، وعلى الرغم من كل ذلك فإن الإدارة الأمريكية حاصرت فنزويلا وطبقت عليها حصارا شاملا في البحر والسماء وضربت سفنها وقواربها وناقلات النفط وانتقلت مع بداية العام الجديد إلى ضرب موانئها والتهديد بغزوها وقلب نظام الحكم الشرعي في هذا البلد، وقادت حملة شرسة غير مسبوقة سياسيا وإعلاميا واقتصاديا وعسكريا لإخضاع النظام السياسي اليساري وإجباره على التخلي عن الحكم والخروج من البلاد وتسليم السلطة الى المعارضة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة والغرب عامة. وعليه فإن الحديث عن السلام والتصرف بغير منطقه يجعل شعارات الرئيس ترامب الذي صدع آذاننا بها متناقضة لدرجة كبيرة تجعله لا يختلف كثيرا عن سابقيه من الرؤساء الأمريكان الذين أشعلوا الحروب كجزء من استراتيجيتهم التي أدت في النهاية إلى اعتقال الرئيس الفنزويلي الشرعي نيكولاس مادورو وزوجته وترحيلهما قسرا خارج فنزويلا وهي ممارسة غير شرعية مناقضة للقانون الدولي وسوف تكون سابقة غريبة ومنكرة بحيث يصبح اعتقال واختطاف رؤساء وزعماء الدول أمرا عاديا طالما أن القيادة الأمريكية ارتأت ذلك مشروعا وشرعيا.

فقد أعلن الرئيس ترامب منذ منتصف شهر ديسمبر الماضي حصارا بحريا شاملا على ناقلات النفط الفنزويلية ضمن العقوبات التي فرضها من جانب واحد ومنعها من مغادرة الموانئ الفنزويلية أو التوجه إليها وقد قرر الرئيس الأمريكي بكل بساطة أن النظام الفنزويلي منظمة إرهابية في تصعيد غير مبرر للضغط على الرئيس مادورو معتقدا أن مثل هذا الضغط سيؤدي إلى سقوط النظام بشكل آلي ومن دون مقاومة.

ومن الغريب خاصة محاولة فهم الأسباب التي أدت إلى اعتقال الرئيس مادورو من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ترتكز على 3 نقاط أساسية من المنظور الأمريكي لتبرير عملية الاعتقال هذه:

الأول: أن نظام مادورو اليساري معاد للولايات المتحدة الأمريكية وهذا أمر يخالف الواقع تماما، فأكثر من مرة نادى الرئيس مادورو باستعداد بلاده الدائم للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وعقد صفقات اقتصادية بما في ذلك ما يتعلق باستخراج واستغلال النفط الفنزويلي، ما يعني أن هذا القول هو مجرد سبب لإثارة الشعب الأمريكي وتبرير هذا الاعتقال غير المشروع في القانون الدولي.

الثاني: ان فنزويلا أصبحت مصدرا رئيسيا للمخدرات في أمريكا اللاتينية ولذلك برر الرئيس الأمريكي الضربات المتكررة على البوارج والزوارق البحرية الفنزويلية استنادا إلى الأوهام بأنها تحمل مخدرات في حين أن الواقع يختلف عن ذلك تماما، فأغلب المخدرات موجودة في كولومبيا تحديدا وتدخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية من نافذة أخرى غير فنزويلا خاصة أن الرئيس مادورو كرر أكثر من مرة استعداد بلاده للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الاتجار بالمخدرات ومحاصرتها وضربها في أي مكان.

الثالث: ما يتعلق بالثروة النفطية عندما قامت الحكومة الفنزويلية بتأميم الصناعة النفطية حيث طالب الرئيس ترامب بما يسميه استعادة حقوق الشركات النفطية التي اضطرت للخروج من فنزويلا وبالفعل قامت القوات الأمريكية بمصادرة عدد من ناقلات النفط الفنزويلية من خلال عمل يشبه القرصنة البحرية واستخدام القوة العسكرية ضد سفن مدنية وأخذ شحناتها وإيقاف أطقمها وعليه اعتبرت فنزويلا ان ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية نوع من الاستعمار الجديد للسيطرة على ثرواتها من النفط والغاز والذهب، حيث تمتلك فنزويلا أكبر احتياطي نفط في العالم.

إن هذا التوجه الأمريكي من شأنه بحسب معظم المحللين أن يزيد من التوترات في منطقة الكاريبي وبشكل خطير قد يؤدي إلى اندلاع حرب جديدة قد تشعل المنطقة كلها خاصة بعد حشد الولايات المتحدة الأمريكية والقوات الامريكية في البحر الكاريبي وضرب أكبر ميناء فنزويلي.

ومن الواضح أن السرديات الأمريكية في تبرير هذا الاعتقال لا تقنع أحداً حتى في الداخل الأمريكي ولا يمكن تصنيفه في منطق السياسة الدولية إلا خروجا عن القانون الدولي وتناقضا مع سعي الرئيس الأمريكي لإنهاء الحروب.

متى نسمح لأطفالنا استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؟

بقلم:
د. إسماعيل محمد

أشيدُ كثيراً بجرأة وشجاعة الحكومة الأسترالية على تحديها ومواجهتها الصعبة للشركات العملاقة متعددة الجنسيات ذات النفوذ القوي والواسع سياسياً واقتصادياً من خلال اتخاذها قرارا استراتيجيا قويا لا شعبية له بالنسبة الى هذه الشركات الجشعة الكبيرة، ولكن هذا القرار يحمي عقول ونفسية فلذات أكبادنا وهم أطفالنا وشبابنا من شر وسلبيات وأمراض وسائل التواصل الاجتماعي التي انتشرت في جميع المجتمعات الغنية والفقيرة من دون استثناء، فتوغلت في شرايينها وتحركت فيها كجريان الدم في جميع أعضاء جسم الإنسان.

وهذا القرار التاريخي الأول من نوعه، وهذه المبادرة الحيوية على المستوى الدولي تم اتخاذه في العاشر من ديسمبر 2025، حيث يؤكد أن هذه الوسائل غير آمنة لصغار السن ويعرضهم للإصابة بالإدمان والأمراض العقلية والنفسية، كما يقوم بتقنين استخدام كافة شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي مثل تيك توك، وسناب شات، وإنستجرام، ويوتيوب، وفيس بوك بحيث يُمنع استخدامها ممن تقل أعمارهم عن 16 سنة. كذلك ألزم القرار هذه الشركات الخاصة بالتواصل الاجتماعي العمل على عدم السماح لمن دون سن 16 بالدخول في هذه التطبيقات في هواتفهم الذكية، أو الحاسب الآلي، أو غيرهما.

ونظراً الى شدة وقع هذا القرار على مملكة شركات التواصل الاجتماعي الجشعة، وخسارتها لأكبر فئة عمرية تَستَخدم بكثافة هذه الوسائل، وانخفاض أرباحها ونموها الاقتصادي، فقد سعت سراً ومن تحت الستار إلى استنفار جميع قواتها وجنودها لاستعادة هذه الفئة لاستخدام وسائلها الاجتماعية، مهما كانت الطرق والوسائل، شرعية أم غير شرعية. فقد كشفت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية في 29 ديسمبر 2025 عن وثائق سرية لشركة «ميتا»، وبالتحديد لوسيلة التواصل الاجتماعي «إنستجرام»، تضمنت خططها لإعادة الأطفال والشباب إلى الإدمان على استخدام الإنستجرام مرة ثانية، حيث نشرت تحقيقاً تحت عنوان: «وثائق مسربة تبين خطة إنستجرام لاستعادة المراهقين». وقد جاء في هذه الوثائق السرية أن شركة «ميتا» تُجري دراسات معمقة عن أنماط حياة جيل الشباب والمراهقين الحالي، والتعرف على هواياتهم ورغباتهم وميولهم حتى ينجحوا في جذب اهتمامهم، وسحبهم نحو هذه الوسائل والوقوع في فك الإدمان عليها.

فالقرار الأسترالي لم يأت من فراغ، ولم يُبن على أهواء رجال السياسة، ولم يكن قراراً حزبياً خالصاً، وإنما استُخلص من استنتاجات الدراسات العملية الموثقة التي أجمعت على الأضرار التي تُلحقها مختلف أنواع الوسائل بالصحة العقلية والنفسية للأطفال.

وهناك الكثير من الأبحاث التي سبرت غور هذه القضية، ودرستها من عدة جوانب منها الجوانب الصحية المتعلقة بالصحة الجسدية والعقلية والنفسية على المستخدمين، وخاصة بين الأطفال والشباب، منها الجوانب الاجتماعية والسلوكية، ومنها ما ولج في تحديد عمر المستخدم، وخاصة من فئة الأطفال والمراهقين.

فهناك دراسة شاملة ولفترة طويلة من الزمن أجرتها «المعاهد القومية للصحة» تحت عنوان: «التطور المعرفي للدماغ لدى المراهقين» والمنشورة في ديسمبر 2025 وشملت 12 ألف شاب في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فحصت العوامل البيئية، والاجتماعية، والجينية، والحيوية التي تؤثر على المخ والتطور المعرفي، وعلى السلوكيات والصحة. وقد تم جمع كمٍ كبير جداً من المعلومات الأولية التي تم تقييمها وتحليلها من قبل الباحثين الآخرين ونشرها كأبحاث علمية مستقلة في مجلات مُحكّمة.

فالدراسة الأولى التي استخدمتْ بنك المعلومات والأرقام من بحوث المعاهد القومية للصحة نشرت في مجلة «علوم الأطفال» في 1 ديسمبر 2025 تحت عنوان: «امتلاك الهاتف الذكي، عُمر استخدام الهاتف، والجوانب الصحية المتعلقة بها في المراهقة المبكرة». فهذه الدراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين استخدام الهاتف الذكي ووسائل التواصل عند المراهقين والتعرض لأمراض نفسية مثل الاكتئاب، والبدانة، وعدم الحصول على النوم الكافي. فقد كانت عينة الدراسة 10588 شاباً، وقارنت بين المراهقين الذين استخدموا وسائل التواصل الاجتماعي عند عمر 12 سنة، وغيرهم ممن لم يستخدموا الهاتف. فالذين استخدموا الهاتف ارتفعت لديهم مخاطر الإصابة بالاكتئاب، والبدانة، وعدم الحصول على النوم الكافي.

والبحث الثاني نُشر في «مجلة جمعية الأطباء الأمريكيين» في 2 ديسمبر 2025 تحت عنوان: «مسارات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والأداء المعرفي في فترة المراهقة»، حيث تكونت عينة الدراسة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و13 عاماً. وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات منها أن الذين يستخدمون وسائل التواصل من الأطفال ساعات طويلة يعانون من ضعف الأداء المعرفي بشكل عام. أما البحث الثالث فقد نشر في مجلة «طب الأطفال» في 8 ديسمبر 2025 تحت عنوان: «الوسائل الرقمية، والجينات ومخاطر ظهور أعراض مرضية على الأطفال»، حيث أشارت إلى أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يزيد من حالة عدم الاهتمام والتركيز عند الأطفال.

وأخيراً هناك الدراسة المنشورة في مجلة «علم الأطفال» في الأول من ديسمبر 2025 والتي تتطابق نتائجها مع نتائج الدراسة المنشورة في مجلة «نمو وقدرات الإنسان» (Human Development and Capabilities) في 20 يوليو 2025 تحت عنوان: «حماية العقل النامي في العصر الرقمي: ضرورة وجود سياسة عالمية»، حيث أفادت بأن استخدام الهاتف الذكي قبل سن 13 مرتبط بضعف القدرات والصحة العقلية عند الأطفال والمراهقين، وخاصة عند الإناث، ومن ضمن التدهور العقلي والنفسي هو التفكير في الانتحار. علماً بأن مثل هذه الحالات المرضية التي يصاب بها الأطفال تحولت الآن إلى ظاهرة دولية تعاني منها الكثير من المجتمعات حول العالم.

فكل هذه الدراسات والأبحاث تُجمع على الأضرار الصحية الجسدية، والنفسية، والعقلية التي يقع فيها الأطفال والشباب عند استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي في سن مبكرة ولساعات طويلة من الزمن، ولكن الاختلاف بين العلماء والمختصين في الفئة العمرية التي تعاني من أشد الأضرار بسبب سوء الاستعمال، إضافة إلى عدم الاتفاق على العمر الذي يُسمح فيه باستخدام الهاتف الذكي ووسائل التواصل الاجتماعي، فأستراليا حددت عمر 16، والرئيس الفرنسي ماكرون أعلن في الأول من يناير 2026 أنه سيعمل على منع استخدام الأطفال ممن هم دون سن 15 من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

فهذه الظاهرة الصحية الاجتماعية الدولية الملحة من المفروض أن تدعونا في دول الخليج إلى دراستها والتعرف عن كثب على كافة تفاصيلها، وخاصة في قضية تحديد العمر المسموح به للاستخدام والذي قد يكون في عمر أكبر من 13 سنة.

ismail.almadany@gmail.com